# مشاهد أمريكية

د.مصطفى الفقي (●)

■ أمضيت عدة أسابيع بمدينة نيويورك في شهر أكتوبر الماضي، وأريد أن أنقل للقارئ العربي بعض المشاهد التي تعكس إلى حد كبير الانطباعات التي تولدت لديّ من هذه الرحلة السريعة، التي كان القصد منها المشاركة في اللقاء السنوي بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة موفداً من رئيس مجلس الشعب المصري، حيث كان موضوع المناقشة هذا العام يدور حول نزع السلاح.. الأمر الذي جعلني أركز في كلمتي مع بداية الجلسة الأولى للقاء المشترك بين البرلمانيين والدبلوماسيين على طبيعة الوضع المتدهور في الشرق الأوسط، مشيراً إلى حجم مبيعات السلاح في المنطقة على امتداد العقود الخمسة الأخيرة بينما الشرق الأوسط يحتاج إلى المدارس والمستشفيات وليس إلى الدبابات والطائرات.

وذكرت أن نفقات التسليح العسكري في العالم كله تأتي على حساب التنمية إذ أن كثيراً من الشعوب الفقيرة تقتطع من قوتها ماتشتري به معدات حربية وأسلحة عسكرية لحماية أمنها القومي الذي يتخذ أولوية لديها في ظل الصراعات الدامية والمواجهات الساخنة، وقد أيدني فيما قلت نائب رئيس البرلمان السوري وممثل البرلمان المغربي ورئيس الوفد البريطاني لأنه على مايبدو أن من يأخذ ناصية الحديث مبكراً في المؤتمرات الدولية تكون له فرصة أفضل طوال المناقشات، والآن أعود مرة أخرى إلى مشاهد أربعة بترتيب حدوثها:

**المشهد الأول:**

عندما هبطت بي طائرة شركة لوفتهانزا في مطار جون فيتزاجيرالد كيندي قادماً من فرانكفورت، حيث شاركت في أعمال معرض الكتاب الدولي الذي كان العالم العربي هو ضيف الشرف فيه هذا العام، فوجئت بصدمة لم أتوقعها، فبرغم أنني أحمل جواز سفر دبلوماسي -كسفير سابق- وعليه تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية لعدة سفرات صالحة لمدة خمس سنوات، وبرغم أنني دخلت بذات التأشيرة في العام الماضي فإنني فوجئت بالمرأة المسؤولة عن التعامل مع جوازات سفر القادمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية تعاملني بجفاء واضح فور تصفحها جواز سفري ثم اقتادتني إلى حجرة جانبية مليئة بمن أظن أنهم مهاجرون من بعض دول شرق أفريقيا ومنطقة الكاريبي، وعندما تساءلت في دهشة عن سبب مايحدث قال لي الضابط المسؤول عليك أن تنتظر دورك حتى ننتهي من كل هؤلاء فأسقط في يدي وشعرت بإهانة لامبرر لها وطلبت منه أن أرى مسؤولاً أكبر حتى أعرف تفسيراً لما يحدث معي وبعد نصف ساعة جاءني مسؤول يبدو أنه المشرف على مجموعة موظفي الجوازات وأشهد بأنه كان رقيقاً معي للغاية وبعد تعامل استمر لعدة دقائق مع أجهزة الحاسوب اعتذر لي الرجل مبرراً ما حدث بتشابه في الأسماء ثم فوجئت بإعطائي إقامة لمدة ستة أشهر، بينما كنت قد طلبت منهم ثلاثة أسابيع فقط، ولحظتها تذكرت مايعانيه عشرات الآلاف من البشر في مطارات العالم كل يوم خصوصاً من يحملون ملامح شرق أوسطية أو سحنة عربية.

**المشهد الثاني:**

كنت أتجول في الشارع الخامس بمدينة نيويورك فرأيت متجراً كبيراً من عدة طوابق يبدو متخصصاً في التحف القديمة فدخلته من قبيل الفضول والتسلية، ثم فوجئت بأن مالكيه مصريان أحدهما مسلم والثاني يهودي ترك مصر في نهاية عام ١٩٥٦م.

ولقد أكتشفت أن الشريكين يملكان هذا المحل معاً منذ ثمانية وثلاثين عاماً وأدهشني كثيراً عمق الثقة المتبادلة ومتانة العلاقة بينهما، فالمصري اليهودي مازال يعشق مصر إلى حد الهوس ويأتي لزيارتها بين حين وآخر ويتولى إدارة المتجر في غياب شريكه لأداء فريضة الحج أو السفر للعمرة، ولقد ذكرا لي أنهما يتناقشان في السياسة طوال اليوم وينتقدان التطرف على الجانبين، ولكن لايستغني أحدهما عن الآخر، كما شعرت بأجواء المحبة والود بين كل العاملين مع اختلاف دياناتهم إنها تجربة للتعايش الانساني تستحق التأمل وتستدعي الاهتمام وتدفع نحو أمل البشرية في استقرار عادل يجمع ولا يفرق، يوحد ولا يشتت.

**المشهد الثالث:**

حضرت إفطاراً رمضانياً ضخماً بأحد مساجد منطقة جيرسي بترتيب من القنصل العام المصري ومساعده، ولقد حضر الإفطار عدد ضخم من رجال ونساء الجالية الإسلامية الأمريكية، كما حضره عدد من رجال الدين المسيحي ورجال الدين اليهودي فضلاً عن بعض أعضاء الكونجرس بمجلسيه ممن يمثلون تلك المنطقة وعدد من القضاة الأمريكيين ومسؤولي الادارة ورجال الأعمال، ولقد ألقيت كلمة في ذلك الحشد الضخم حول التسامح الديني والصلات الروحية والحضارية بين أتباع الديانات الابراهيمية الثلاث، ولقد شد انتباهي شيوع روح واضحة من الألفة الشديدة والصداقة القوية التي تربط الجميع ورأيت كيف أن المساجد مفتوحة على مصراعيها في رمضان وأضواؤها تسطع وهي تحتوي مئات المسلمين الذين يؤدون صلاة التراويح كل ليلة، لذلك فإنني أرى أن المواجهة الحقيقية ليست بين الإسلام والغرب، ولكنها بين الاعتدال والتطرف، بين التسامح والتعصب، بين الانفتاح والانغلاق بغض النظر عن الديانات والأعراق والقوميات.

**المشهد الرابع:**

التقيت الأسقف ديفيد كبير رجال الكنيسة القبطية في نيويورك وربما في أمريكا الشمالية كلها وذلك في أثناء الإفطار الرمضاني الذي أشرت إليه في المشهد السابق، وكان مشغولاً بالإعداد لإفطار الوحدة الوطنية وهي مبادرة بدأها قداسة البابا شنودة في كل الكنائس القبطية في الداخل والخارج منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ولقد دعاني الأسقف ديفيد لزيارة المقر البابوي القبطي في نيويورك وهي مجموعة مبان رائعة على ربوة عالية تضم كنيسة وناديا ومكتبة ولقد كانت حفاوة الأشقاء الأقباط بناء كبيرة كما كان كرمهم زائدا وشعرت بروح الوحدة الوطنية تطل من عيونهم وتبدو من كلماتهم وتتأكد من تصرفاتهم حيث الوطن المشترك يبدو في الغربة وكأنه هاجس يستقر في الوجدان وشعور يتعمق في النفوس، بل انني سمعت عن جمعية اسلامية قبطية في نيويورك تملك امكانات مالية كبيرة وصلاحيات واسعة لتعزيز الشعور الوطني والدفاع عن القضايا العادلة لأمتنا العربية.

هذه مشاهد سريعة اهدف من ذكرها إلى نقل صورة حية لما رأيت في تلك الرحلة التي خرجت منها باستنتاجات واضحة في ظل ضجيج الانتخابات الرئاسية الأمريكية حيث رأى كثير من الأمريكيين أن المرشح الديمقراطي جون كيري كانت لديه الفرصة لولا أنه لم يتمكن من مخاطبة الشعب الأمريكي بالطريقة التي يريدها في هذه الظروف التي تواصل فيها واشنطن حربها على الارهاب ويستمر تورطها في العراق وبعدم دورها في فلسطين، ولقد كان الأمريكيون يقولون صراحة إن جون كيري متحدث أفضل، ولكنهم سوف يصوتون للرئيس جورج دبليو بوش حتى يستكمل المهمة التي بدأها وينتزع المخاوف التي زرعها، كما كانوا يرددون أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى استمرار رئيس قوي حتى ولو كان على خطأ، كما أن كيري من ناحيته لم يتفهم جيداً أن المجتمع الأمريكي مجتمع متدين، وأن قيم الأسرة تشكل فيه ركناً مهماً.

ولقد رفع كثير من الأمريكيين -في معرض التعليق على زواج المثليين- شعاراً يقول: «إن الله خلق الانسانية من آدم وايف ولم يخلقها من آدم وستيف!».

ولاشك أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش قد ضرب على أوتار معينة في القيم الأمريكية واعتمد على رؤيته الدينية فضلاً عن المخاوف التي زرعها في أعماق المواطن الأمريكي التي تفضل علينا بن لادن بتأكيدها من خلال شريطه قبيل الانتخابات الذي تحدث فيه عن حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ودور تنظيم القاعدة فيه.

● إن الولايات المتحدة الأمريكية في ظني قد بدأت تتعافى ولو ببطء من محنة قاسية، وتستعيد ثقتها في غيرها وإن كان الطريق لايزال طويلاً.

**(●) كاتب عربي..**

# التخطيط للتعليم والتدريب المستمرين أولوية جادة

د. حسين عبادي الأشول❖

■ إذا اتفقنا على أن العملية التعليمية والتدريبية هي جهد منظم لمعاونة الفرد على اكتساب المعلومات والمهارات والسلوكيات التي تمكنه من أداء عمل محدد بمعايير مقبولة، وتحسين أدائه بشكل مطرد، أصبح لزاماً علينا أن لانرى التعليم والتدريب إلا من خلال منظار العمل..

أي يصبح العمل ومعايير الأداء فيه هو الهدف والمحك الذي نبني عليه برامج التعليم والتدريب، لذا فإن التخطيط للتعليم والتدريب لايجب أن يتحدث عن جانب العرض من القوى البشرية فقط، وإنما قبل ذلك عن جانب الطلب الذي تعد له هذه القوى العاملة، أي الاحتياج لهذه القوى البشرية ويستوجب ذلك أيضاً عدم إغفال أخذ البيئة المحفزة في الاعتبار.

فمن يقبل على التدريب المهني وعلى العمل الفني، وهو عمل يتطلب جهداً وتركيزاً ويحاسب الفرد فيه على الانتاجية نوعية كانت أو كمية، إذا لم يتوفر في هذا النوع من العمل عناصر الترغيب فيه والإثابة عليه، وعليه فإن آليات بناء الخطط والبرامج للتعليم والتدريب المستمرين لابد أن تتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي: الطلب على العمالة، المعروض من العمالة، البيئة المحفزة.

١- الطلب على العمالة :-

إذا كان التعليم حقاً مكتسباً للجميع بوصفه إعداداً للمواطنة، فان التدريب- وهو إعداد للعمل- يصبح حقاً لأولئك الذين يتدربون لمهنة معينة على أمل حصولهم على عمل في المجال الذي يتم تدريبهم فيه أو أنهم سوف يزاولون مهنة التدريب في نفس المجال الذي تدربوا عليه، فإذا افترضنا جدلاً بأنه لايستفاد ممن تم تدريبهم وتأهيلهم لمهن معينة كما هو الحال لغالبية مخرجات معاهد ومراكز التعليم والتدريب المهني التابعة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني أو كمدربين للمستقبل... كما نعد لذلك في برامجنا وخططنا التدريبية في وزارة التربية والتعليم فلماذا إذاً يصرف على تعليم وتدريب مهني هو بطبيعته عالي الكلفة وفي نفس الوقت مطلب ملح من ناحية ويضيق الخيارات أمام الفرد من جهة أخرى حيث تصبح فرصه في التطبيق ومزاولة المهنة محدودة بالمجالات التي تعلم وتدرب عليها؟!

وعليه فإن التعليم والتدريب المستمرين بالاضافة الى أهميتهما في تنمية مهارات المهن التعليمية فهما أيضاً يهدفان الى تلبية احتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة وسوق العمل من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة وبالتالي فنقطة البداية هي سوق العمل و متطلباته، فهذه المتطلبات هي دليل مخططي التعليم والتدريب.، ويمكن الحصول على بيانات عن جانب الطلب على العمالة المدربة من خلال دراسة:-

١- النمو المتوقع والتطوير والتجديد المستمر للقطاعات التنموية المختلفة في الدولة «خصوصاً الصناعي والتربوي والزراعي والخدمي بأنواعه المختلفة».

٢-التطور التكنولوجي المتوقع لأساليب العمل في سوق العمل المستهدف والمتغير باستمرار.

٣- متطلبات الاحلال للتقاعد أو ترك العمل لأي سبب أو الإحلال بدلاً عن العمالة الوافدة.

٤-متطلبات النمو المهني للأفراد في عملهم والترقي والتحول فيه وكذا المستوى المهاري والتخصصي لكل مهنة.

٥- تقديرات عن الحاجة الى خبرات وعمالة مهاجرة يمنية في دول عربية أو غير عربية.

ولما كان من المعلوم أن برامج التعليم والتدريب سوف تستغرق زمناً معيناً في إعدادها وتنفيذها، وبالتالي فإن المتدربين الذين نقبلهم اليوم في التدريب لن يكونوا مهرة أو مدربين فنيين إلا بعد عام أو أكثر أو أقل حسب مدة التدريب، فإن معاهد ومؤسسات التعليم والتدريب يفترض أن تعد وتخطط لسوق العمل الذي سوف يظهر في الغد وليس الموجود اليوم فحسب، وهنا قد يثار سؤال وهو كيف يمكننا التعرف على احتياجات الغد ومازلنا نعيش اليوم؟ خصوصاً وأن هذا الغد في حالة التخطيط الاستراتيجي قد يمتد خمس سنوات أو عشر سنوات في المستقبل، أو أكثر، وإجابة على ذلك نؤكد على وجود أساليب وطرق علمية عديدة لتقدير الاحتياجات المستقبلية من المهارات سواء إنطلاقاً من تحليل متغيرات سوق العمل الحالي ومستجداته أو استخدام معادلات منطقية لتقدير شكله أو التنبؤ به في المستقبل، أو من خلال تحليل سياسات وخطط النمو في القطاعات الاقتصادية والتربوية المختلفة وغيرها، ولكن القاعدة التي أبرزتها الخبرة الدولية في السنوات الأخيرة هي أن التطور المتسارع لسوق العمل يتطلب أولاً أن تقتصر محاولات تقدير احتياجات المستقبل على فترات زمنية معقولة قد لاتتعدى ثلاث سنوات، وثانياً: أن يتم ذلك من خلال آليات دائمة التحديث الذاتي تصحح المسار على فترات زمنية محددة، كما أن لمخططي التعليم والتدريب أساليبا للتغلب على هذه الصعوبات منها مثلاً التدريب على مجموعات من المهن والمهارات بدلاً من التدريب على مهنة واحدة من خلال التنسيق المستمر مع سوق العمل والتدريب المباشر على نوع المهن فيه، وكذا التدريب على مراحل متتالية وفقاً لأولويات الاحتياج الفعلي لكل مهنة وبحسب متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل والانتاج.

٢- المعروض من العمالة:-

الجانب الآخر والذي لايقل أهمية عن الجانب الأول هو دراسة المعروض من القوى البشرية، والمبدأ الأساسي هو النظر الى هذه الموارد البشرية بوصفها ثروة يجب الاهتمام بتنميتها والاستفادة منها، إذ لاينبغي أن نؤهل وندرب كوادر في الميدان التربوي ونهملها ونسعى الى تأهيل وتدريب كوادر أخرى بدون حصر واقعي لمن تم تأهيلهم وتدريبهم والاستفادة منهم، واستمرار تطوير مهاراتهم وفقاً للمستجدات المستمرة في سوق العمل من خلال برامج التدريب المستمرة أثناء الخدمة.. وهكذا.

وللحصول على تصور عن شكل وحجم العمالة التي نحتاج الى تدريبها «جانب العرض» لابد من عمل حصر واقعي ودراسة مايلي:

١- مخرجات التعليم النظامي بمستوياته وأنواعه.
٢- مخرجات التعليم غير النظامي.
٣- مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني النظامي.
٤- مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني غير النظامي.
٥- مخرجات اعداد معاهد المعلمين والمعلمات قبل وأثناء الخدمة.
٦- مخرجات برامج التأهيل والتدريب أثناء الخدمة بجميع تخصصاتها.
٧- العمالة العائدة من أسواق عمل خارجية بخبرات ومهارات متنوعة.
٨- راغبي العمل الذين لم يسبق لهم التدريب أو تسربوا.
٩- العمالة الوافدة «العمالة غير اليمنية».

وبدراسة هذه البيانات، ومقارنة الطلب على العمالة وبالمعروض منها يمكن لمخططي التعليم والتدريب أن يحددوا الفروق والنسب بين المعروض والمطلوب، وبالتالي يتم التخطيط للتأهيل والتدريب بحسب الاحتياج الفعلي لسوق العمل، وذلك من خلال عمل برامج متنوعة ومتعددة للتعليم والتدريب المستمرين وفقاً لمتطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل المتجدد..

٣- البيئة المحفزة للطاقات البشرية:-

تنمية الموارد البشرية والاستفادة من طاقاتها لايتم في معزل عن المجتمع بكل مؤثراته، خصوصاً العادات والتقاليد والقيم والجوانب المادية، ومن الطبيعي أن تتأثر ايجاباً أو سلباً بهذه المؤثرات، ومن أخطر التهديدات التي تواجه تنمية الموارد البشرية من طاقاتها هو عدم التقدير للعمل الذي يؤدى وإهمال الكوادر الفنية المنتجة وأصحاب الخبرات في مختلف المهارات المهنية المختلفة في المجتمع، وهذا المبدأ يقضي على الحافز للعمل والانتاج ويزيد الطلب على أعمال مكتبية قد لاتكون هامة أو حتى مطلوبة، ويقلل من الإقبال على العمل الميداني المنتج، الملبي لاحتياجات سوق العمل المتطور والمتغير باستمرار كما أن هذه السياسات أو النظرة القاصرة نحو مخرجات التعليم والتدريب المهنية المتخصصة تدعم النظرة الدونية للعمل الفني المنتج في المجتمع، وإذا ما أردنا التشجيع على التدريب الفني والمهني وعلى العمل المنتج والخلاق المرتبط بالتنمية الاقتصادية واحتياجات سوق العمل اليمني فعلينا أن نراجع قوانيننا ومناهجنا ونظمنا التعليمية لخلق البيئة التي تشجع على وجود التنسيق والشراكة الدائمة بين سوق العمل ومؤسسات التعليم المختلفة، وعلى توفير فرص العمل بمخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني وإزالة العوائق من أمام الراغبين في تحمل عبء النمو والتقدم، ومسئولية قيادة العمل التربوي وتوجيه نظامنا التعليمي برمته في الاتجاه الصحيح من منطلق تكامل التعليم العام والتعليم المهني والتقني وربط توجهاتهما بمتطلبات التنمية الشاملة في سياق التخطيط التعليمي الانتاجي المواكب للمستجدات والمتغيرات في سوق العمل والانتاج العالمي..

* عميد المعهد العالي المركزي للتدريب والتأهيل- وزارة التربية والتعليم

## وجهة نظر

# مؤتمر المجالس المحلية

إبراهيم المخلافي

□ .. يتطلع المعنيون .. وهم كافة ابناء الشعب اليمني في الحضر والريف لأن يأتي المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية المزمع عقده مطلع ديسمبر القادم ، ليحسم الكثير من القضايا العالقة وليكون محطة انطلاق جديدة يعيد من خلالها ترسيخ الأسس والقواعد التي قامت عليها هذه التجربة.

● ويتوقع الكثير أن يكون المؤتمر القادم بداية جديدة لمرحلة أكثر جدية تختلف عن سابقاتها التجريبية التي لا نجزم بأنها كانت سلبية أو فاشلة ، بقدر ما نؤكد أنها حققت نجاحات كبيرة واثبتت قدرتها على تحقيق المزيد من آمال وأماني وتطلعات اليمنيين في ترسيخ وتوطيد أسس ومكونات وهياكل وانظمة الدولة الحديثة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

● لكنها - أي المرحلة الماضية بمؤتمريها السابقين - واجهت العديد من الصعاب وتراجعت أمام الكثير من المعوقات الموضوعية والذاتية .. وكادت بعض هذه العثرات أن تقود إلى فشل التجربة في أكثر من محافظة أو مديرية..

● ولعل أهم هذه الاشكاليات التي اعتقد أنها لاتزال قائمة من وجهة نظري كمتابع عن بعد ولست على اطلاع كامل بحقائق الأمور ومجرياتها .. تكمن في عدة نقاط يمكن ايجازها كالتالي:

.. - تداخل وتشابك الصلاحيات بين المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية والجهات الحكومية الأخرى.

- تضارب القوانين وعدم تعديل ما يتعارض منها مع قانون السلطة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م..

- استمرار اشكالية القضايا المالية وتحصيل الايرادات المختلفة.

- عدم فهم واستيعاب القانون من قبل المجالس المحلية ذاتها والجهات الأخرى..

- عدم وعي بعض كوادر المجالس المحلية لطبيعة أعمالهم وخصوصية مهامهم واعتقادهم بأنها مناصب وظيفية ينبغي استغلالها وتحقيق أقصى الاستفادة الشخصية من منافعها ومزاياها المادية والاعتبارية.

● ولن أكون متشائما في توقعاتي لما سيناقشه أوسيخرج به المؤتمر القادم كما لمست وقرأت بعض الكتابات والتصريحات لبعض قيادات المجالس المحلية .. بأن هذا المؤتمر لن يأتي بجديد وسيعود ليناقش نفس الهموم ويطرح ذات القضايا التي طرحت في المؤتمرين السابقين .. وسيخرج بنفس القرارات والتوصيات التي لم تنفذ ولم يتم العمل بها حتى اليوم..

● بل سأكون متفائلا جدا انطلاقا من تمسكي بالفكرة القائلة بأن كل شيء قابلا للتحقيق إذا ما صدقت النوايا وخلصت الجهود المدعومة بارادة سياسية قوية.

almalemi@hotmail.com

# الاستراتيجية الإعلامية الموضوعية

أحمد عبدربه علوي

■ لاحدود لمهمة الإعلام ودورها في خدمة المجتمع، وتوعية الناس ومساعدتهم على التعرف والحصول على المعلومات خصوصاً إذا جاء بطرق موضوعية وأساليب متطورة بعيداً عن الوعظ والفرض وشعارات الردع وإصدار الأوامر.

ولا خلاف أن لكل مهنة آدابها .. وآداب مهنة الإعلام من أهم أركان العمل الإعلامي، والبعض يسميها أخلاقيات المهنة، وآخرون يعطونها أسماء رنانة مثل ميثاق الشرف الصحفي أو قواعد الأخلاق، والمهم ليس الاسم ولكن تصرفات البعض من الاعلاميين وابتعادهم عن المحظورات في ميثاق الشرف الإعلامي .. وحول الإعلام والدور المطلوب الذي يجب أن يؤديه ويضطلع به في المجتمع داخل الوطن وخارجه ولا ننكر أن الدولة تصرف مبالغ طائلة من أجله.

ومع الاحترام لكل جهد خير من جهود رجالات الاعلام والكتاب والأسرة الإعلامية الرسمية فإن المتتبع لمسيرة إعلامنا الرسمي يجد أن هناك تحسناً كبيراً وتطوراً كبيراً في المجال الاعلامي الذي يشهد الوطن اليوم من قيادته الحكيمة اهتماماً فريداً ومتزايداً في قطاعات المجتمع المدني وبمختلف مؤسساته، لاسيما الإعلام ووسائله إيماناً صادقاً برسالته وأهدافه وعملاً جاداً في سبيل تقدمه وتطوره وبحثاً دائباً عن نظريات يستند إليها وقواعد تحكمه وصولاً إلى الشفافية والوضوح في معالجة هموم الوطن وقضاياه.

إن وسائل الاعلام تلازم الجماهير نهارها وليلها والجماهير تتعامل معها كروافد مهمة من روافد العلم والمعرفة لارتباطها بالأهداف السياسية والمفاهيم الديمقراطية، فيتحقق مجتمع الكفاية الانتاجية في المجالات كافة وفقاً لمتطلبات الانسانية وظروفها المختلفة.

فالصحف المحلية، حزبية أو وطنية ووسائل الاعلام الأخرى ينبغي أن تتفق على إحلال منهج البحث والاستقصاء الموضوعين محل منهج الرجم بالغيب في تناول القضايا السياسية والاقتصادية وتنظيم الخبرات الاجتماعية تنظيماً يقوم على العقل لا العاطفة بعيداً عن ممارسات الجماعات النفعية.

إن الإعلام الموضوعي يسهم بفاعلية في أداء وظيفته في التنشئة والتثقيف وفي إحداث التغيير في السلوك الانساني ومقاومة البيروقراطية التي تعرقل حركة المجتمع نحو غاياته.

إن الاستراتيجية الإعلامية الموضوعية تقوم على التنوير والتوجيه ونشر الأخبار والمعلومات الصحيحة التي تناسب عقول الناس وترفع من مستواهم المعرفي والثقافي لأنها تخاطب العقول لا الغرائز وتسعى إلى اعتماد أسلوب الشرح والتفسير الواضح والجدل المنطقي الهادف لتحقيق الأمان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

إن الإعلام الذي يؤدي وظيفته بموضوعية وشفافية يقوي مكانة الجماهير ودورها في البناء ويدعم القرارات الديمقراطية من خلال النظم النيابية والسلطات الدستورية والشرعية والقانونية واستخدام حق النقد الموضوعي في متابعة ومراقبة أجهزة الدولة بمختلف مؤسساتها ويعزز من روح المواطنة المسؤولة التي تؤمن بالقيم والمبادئ في إطار المصلحة الوطنية والقومية.

إن المتتبع لبعض أقوال الصحف وتعليقاتها وتحليلاتها هذه الأيام يلمس عملياً أنها تركز على الجوانب السياسية أكثر من غيرها.

حقاً إن المرحلة الجديدة التي يمر بها الوطن تحتاج إلى دعم مسيرته وحماية إنجازاته من كل التحديات والمعوقات التي تعترضه، ولكن إغفال الجوانب الأخرى يلحق ضرراً بليغاً بالمسيرة السياسية ذاتها، ففلسفة العمل الوطني ينبغي أن تصل إلى قطاعات المجتمع بالكفاية والقسطاس، لتتمكن الأجهزة الإعلامية من تعبئة قدرات الشعب وتهيئته للتضحيات وتأكيد إيمانه بأهمية مايضحي في سبيله.

وفي إطار هذا المفهوم فالمصلحة الوطنية تقتضي من الأجهزة الإعلامية ووسائلها وكبار كتاب الصحف توخي الدقة والموضوعية في تصوير الواقع ونقل المعلومة كما ينبغي أن تنقل، ليقف المواطن جلياً على حقيقة مايدور من حوله.

إن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وتلك الفضائية تؤثر وتتأثر في الأحداث المحلية والدولية وتبرز أهميتها في عرض سياسة الدولة ونشر مبادئها والدفاع عن كيانها وحقوقها وتعمل على كسب تأييد الرأي العالمي في تنفيذ ورسم مستقبلها السياسي في إطار مؤسساتها الدستورية وحين يكون للدولة أعداء يفترون عليها وينشرون الأكاذيب والأباطيل والإشاعات من حولها ويشككون في مصداقية سياساتها عندئذ ينبغي أن تتحول وسائل الإعلام وأقلامها إلى أسلحة ماضية تذود عن حمى الوطن وأمنه بلا هوادة.

**«وللموضوع بقية»..**